الصباح الاقتصادية
12
العدد 3634 - السنة الثالثة عشرة
الخميس 9 شعبان 1441 - الموافق 2 أبريل 2020
Thursday 2 Abril 2020 - No.3634 - 13 th Year

«أجار»: 1.63 مليار دينار من الإيجارات العقارية مهددة بسبب «كورونا»

شاهين الخضري

رسم بياني توضيحي

اكد الرئيس التنفيذي والمؤسس لتطبيق أجار شاهين الخضري ان اغلاق اغلب الشركات والمرافق التجارية وعدم الاستقرار الوظيفي اهم الاسباب وراء الازمة التي يتعرض لها القطاع العقاري حاليا وخصوصا العقارات التجارية و الاستثمارية.

واضاف الخضري خلال دراسة أعدتها الشركة «إننا نقوم بكل ما بوسعنا لنساعد القطاع العقاري في تجاوز هذه الأزمة الاقتصادية من خلال تطبيق أجار الذي يساهم في تقليل التكاليف الإدارية لملاك العقارات و توفير الإدارة عن بعد، وكذلك يساعد المستأجرين على التواصل مع ملاك العقار عن طريق البرنامج لتطبيق التباعد الإجتماعي خلال الأزمة الحالية.»

وأظهرت الدراسة العقارية التي اعدتها شركة « اجار» www.ajar.ae أن اجمالي الإيجارات المحصلة في الكويت خلال العام الماضي بلغ نحو 1.63 مليار دينار « حوالي 5.28 مليار دولار « لقطاعات العقار التجاري والاستثماري والسكني وانها عرضة للتأثر خلال العام الجاري بسبب الكورونا، مشيرة الى ان إيجارات القطاع التجاري شكلت نحو 30.6 في المئة من إجمالي الإيجارات المحصلة العام الماضي بقيمة 658 مليون دينار « 2.18 مليار دولار « في حين شكلت إيجارات القطاع السكني نحو 39.3 في المئة بقيمة 980 مليون دينار « 3.1 مليار دولار «.

واكدت أن إغلاق المحلات والمرافق التجارية بسبب أزمة كورونا سيكون له تأثير مباشر على الوحدات التجارية والاستثمارية.

ولفتت إلى أن القيم الإيجارية لوحدات هذا القطاع تتراوح بين 2000 و4500 دولار، موضحة أن 85.4 في المئة من هذه المحلات والمرافق لا تتعدى قيمها الإيجارية الشهرية 2000 دولار، و1.88 في المئة بين 2000 و2500 دولار، فيما يصل إيجار 3.05 في المئة منها إلى 3500 دولار، و1.37 في المئة تتراوح بين 3501 و4500 دولار، في حين أن 8.21 في المئة قيمها الإيجارية تبدأ من 4501 دولار.

واشارت دراسة « اجار» إلى أن إغلاق أغلب المحلات التجارية، بما فيها الموجودة في المجمعات سيؤثر على 48 مليون دينار « نحو 148 مليون دولار « من الإيجارات المحصلة، مبينة أن مجمع الأفنيوز يستحوذ على الحصة الأكبر من الإيجارات المحصلة في القطاع التجاري الاستثماري في الكويت، بنحو 44.18 في المئة، في حين تصل حصة مجمع 360 إلى 8.03 في المئة، ومجمع الكوت 8.03 في المئة، و«مارينا مول» 8.03 في المئة، ومجمع الحمراء 3.61 في المئة، أما حصة بقية المجمعات فتبلغ 28.11 في المئة.

وأكدت الدراسة أنه مع استمرار الأزمة الاقتصادية الحالية، فمن المحتمل ارتفاع وتيرة تسريح الموظفين في القطاع الخاص ما سيؤثر على العقارات السكنية، منوهة إلى أن نسبة المستأجرين في القطاع السكني العاملين في القطاع الخاص تصل إلى 84.2 في المئة، مقارنة بـ15.7 في المئة في القطاع الحكومي.

وأوضحت ان قيم الإيجارات في القطاع السكني «العمارات» متفاوتة، إذ إن 83.56 في المئة منها قيمها الإيجارية أقل من 1000 دولار، و2.8 في المئة تتراوح قيمها بين 1001 و 1500، و2.87 في المئة تتراوح قيمها الإيجارية بين 1501 و2500، و0.60 في المئة بين 2501 و3500، و10.16 في المئة تبدأ من 3501.

ودعت الدراسة ملاك المجمعات والعقارات السكنية إلى المحافظة على المستأجرين للمدى الطويل عن طريق تفهم أوضاعهم وتقديم التسهيلات الضامنة لبقائهم، مؤكدة أهمية تواصل الملاك مع المستأجرين للتوصل إلى اتفاقية تحفظ مصالح الطرفين.

مؤشرات البورصة تغلق على انخفاض.. و«العام» يهبط 74.6 نقطة

هبوط جماعي للمؤشرات

اغلقت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 74ر6 نقطة ليبلغ مستوى 4748ر02 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر55 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 99ر09 مليون سهم تمت عبر 7698 صفقة بقيمة نقدية بلغت 20ر3 مليون دينار (نحو 69ر02 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 43ر9 نقطة ليبلغ مستوى 4039ر21 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر08 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 46ر7 مليون سهم تمت عبر 1712 صفقة بقيمة نقدية بلغت 2ر5 مليون دينار (نحو 8ر5 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 90ر14 نقطة ليبلغ مستوى 5108ر5 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر73 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 52ر3 مليون سهم تمت عبر 5986 صفقة بقيمة نقدية بلغت 17ر5 مليون دينار (نحو 59ر5 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 51ر5 نقطة ليبلغ مستوى 3946ر7 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر29 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 42ر8 مليون سهم تمت عبر 1451 صفقة بقيمة نقدية 2ر3 مليون دينار (نحو 7ر8 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (الانماء) و(التعمير) و(المتخصص) و(وربة كبيتل) اما شركات (اعيان) و(اهلي متحد) و(خليج ب) و(زين) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (كميك) و(وطنية د ق) و(أجيال) و(دبي الاولى) الأكثر انخفاضا.

أكد تجاوبه مع قرارات مجلس الوزراء لمواجهة تداعيات «كورونا»

«الاستشارات والتدريب» تطالب بحزمة تحفيز مالي لدعم الكيانات المتوقفة قسراً

دعا تجمع شركات الاستشارات ومعاهد التدريب الكويتي الجهات المختصة الإسراع باعتماد ميزانية مالية خاصة لدعم قطاع الاستشارات المهدد بالانهيار وإعلان الافلاس بسبب تداعيات فيروس كورونا، مطالبا بوضع حزمة تحفيز مالي لجميع الشركات العاملة في هذا القطاع بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة أسوة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم لدعم القطاع الخاص . وقال التجمع في بيان صحافي إن فيروس كورونا ضرب جميع شرايين الحياة الاقتصادية في الكويت وكان قطاع الاستشارات والتدريب الكويتي أول المتضررين حيث تم إيقاف جميع البرامج والدورات التدريبية داخل الكويت وخارجها والمؤتمرات وورش العمل وأي شكل من اشكال التجمعات البشرية وذلك حفاظا على صحة الناس وأمن الوطن وحمايته . واوضح أن تجمع اصحاب شركات الاستشارات ومعاهد التدريب الوطنية الكويتية اطلق مناشدة جاء فيها: انه منذ بداية الازمة في تاريخ 17 / 2 / 2020 وتجاوبا مع قرارات مجلس الوزراء التي اتخذت ضمن إجراءات غير مسبوقة بمواجهة وباء كورونا تم الغاء جميع التعاقدات مع مختلف القطاعات وبالتالي تعرض القطاع لنكسة اقتصادية كبيرة . ولفت إلى أن كافة الإيرادات وعجلة العمل توقفت ما هدد قطاع كبير من الشركات بالإغلاق والإفلاس وتسريح العمالة فيها، موضحا أن ذلك سوف يترتب عليه تأثير كبير على الوضع الاجتماعي وعلى عدد لا حصر له من العائلات والأسر التي يعمل أفرادها في هذا القطاع الحيوي، وخصوصا وأن هذا القطاع يعد من أول المتأثرين بشكل مباشر بعمليات الإغلاق والأوامر الحكومية ،مشيرة الى ان الشركات تكبد خسائر تشغيلية ضخمة نتيجة هذا الأغلاق القسري . وذكر التجمع ان صناعة التدريب في الكويت تعتبر العمود الفقري لتنمية الموارد البشرية الوطنية الكويتية طيلة السنوات الماضية في مختلف القطاعات الحكومية والبترولية حيث شارك في نهضة جيل من الشباب الكويتي المتسلح بالمهارات والقدرات والخبرة واحدث منهجيات المهنية وطرق الإبداعية في منظمات الاعمال.

وفي نهاية البيان تقدم التجمع بالشكر لصاحب السمو امير البلاد على توجيهاته السديدة والحكيمة وإلى الشعب الكويتي ومن هم بالصف الأمامي من كوادر طبية وأمنية ولأعضاء الحكومة وكل شخص يبذل جهدا لمواجهة " فيروس كورونا المستجد (COVID-19) "

«ناقلات النفط» تتسلم رسميا ناقلة المنتجات البترولية «اليمامة»

ناقلة المنتجات البترولية «اليمامة»

اعلن الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة ناقلات النفط الكويتية علي شهاب تسلم الشركة رسميا ناقلة المنتجات البترولية (اليمامة) من شركة (هيونداي ميبو دوكيارد) الكورية.

وقال إن تسلم (اليمامة) يأتي استكمالا لمشاريع البناء الجديدة ضمن خطة المرحلة الرابعة لتطوير الأسطول وتشمل مشاريع بناء ثماني ناقلات مختلفة الاحجام والانواع لهذه الخطة حسب العقد الذي تم توقيعه في 24 ابريل 2018 مع الشركة الكورية.وذكر انه مع تسلم (اليمامة) أصبح عدد أسطول ناقلات الشركة 29 ناقلة مختلفة الأحجام والأغراض تلبي الاحتياجات الاستراتيجية وخطط التسويق العالمية لمؤسسة البترول الكويتية. وأوضح انه تم بناء (اليمامة) وفق الاشتراطات والمواصفات والمعايير العالمية الخاصة بحماية البيئة والموفرة للطاقة بغية الحد من الملوث وتقييد نسب الإنبعاثات الناتجة من عمليات تشغيل. وافاد بانه عند تصميم (اليمامة) تم الالتزام بالقوانين البحرية الدولية بهدف المحافظة على سلامة الأرواح والأمن لافتا إلى انه تم تسلم الناقلة وتسميتها بعد إجراء كل التجارب البحرية لها والتأكد من كفاءتها في الإبحار.

وأكد استمرار (ناقلات النفط) في تحقيق جميع اهدافها الاستراتيجية من خلال تنفيذ خططها القريبة والبعيدة المدى ما من شانه تعزيز مكانة الشركة والقطاع النفطي في دولة الكويت بالمحافل الدولية ذات الصلة.

«التجارة» تعتمد حضور الجمعيات العمومية للشركات عبر التصويت الإلكتروني

أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية قرارا وزاريا يتم بموجبه السماح بحضور الجمعيات العمومية العادية للشركات بواسطة التصويت الإلكتروني بالنظام المعتمد من جهة السجل وهيئة أسواق المال وذلك ضمن الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت الوزارة في بيان صحفي إنه بموجب تعليمات مجلس الوزراء الكويتي والسلطات الصحية في البلاد صدر القرار الوزاري رقم (85 لسنة 2020) الذي ينص في مادته الأولى على أنه "يحق لكل مساهم مسجل بالسجل الخاص بالشركة ولأصحاب السندات والصكوك حق حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية بالأصالة أو الوكالة".

وأوضحت أنه يشترط لصحة الوكالة أن تكون بموجب توكيل يتيح ذلك أو تفويض معد لذلك من الشركة أو الجهة التي تحفظ بالسجل ومختوما بخاتم أي منهما بحسب الأحوال ولا يكون لاصحاب السندات والصكوك الحق في التصويت على القرار.

وأضافت أنه يجوز أن يكون التوكيل المشار إليه في الفقرة الأولى لحضور اجتماع واحد أو أكثر من اجتماعات الجمعية العامة ويكون التوكيل الصادر لحضور اجتماع معين صالحا لحضور الاجتماع الذي يؤجل إليه لعدم إكتمال النصاب.

وذكرت أنه يجوز أن يكون حضور الاجتماع بواسطة النظام الالكتروني الذي تضعه جهة حفظ السجل وتعتمده الهيئة لكل من المساهمين ووكلائهم وممثلي الجهات الرقابية ومراقبي الحسابات وكل من يجب حضوره الاجتماع مبينة أن إبداء الرأي والتصويت في الموضوعات المعروضة في الاجتماع يكون وفق ذلك النظام.

أرباح «أسمنت الكويت» تتراجع 49.4 في المئة خلال 2019

أظهرت البيانات المالية لشركة أسمنت الكويت تراجعت أرباح العام الماضي بنسبة 49.4 بالمائة على أساس سنوي. وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية أمس الأربعاء، بلغت أرباح العام الماضي 4.02 مليون دينار (12.81 مليون دولار)، مقابل أرباح عام 2018 البالغة 7.94 مليون دينار (25.3 مليون دولار). وقالت الشركة إن تراجع الأرباح السنوية للعام الماضي يعود إلى انخفاض مجمل الربح بمبلغ 6.03 مليون دينار. بينما انخفضت المصروفات البيعية والعمومية والإدارية بمبلغ 1.14 مليون دينار، وسجلت الشركة خسائر بقيمة 562.97 الف دينار في الربع الرابع من العام الماضي، مقارنة بأرباح بلغت 165.87 الف دينار للفترة المماثلة من عام 2018. وأوصى مجلس إدارة الشركة الذي انعقد اليوم، بتوزيع أرباح نقدية للعام الماضي بنسبة 5 بالمائة من القيمة الاسمية للسهم بواقع 5 فلوس لكل سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.67 مليون دينار. كما أوصى المجلس بتوزيع أسهم مجانية (منحة) عن العام الماضي بنسبة 5 بالمائة من راس المال بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم.